

تشخيص المالي للمؤسسات وتقييمها

تمهيد

تقوم أي مؤسسة بتابعة وضعيتها المالية بصفة دورية ومستمرة للاطلاع على سيرورة أنشطتها التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، وكذا التأكد من ربحيتها ومدى فعاليتها وكفاءة أدائها المالي، وذلك من خلال القيام بـ: "التشخيص المالي" الذي يمكنها من مراقبة وملاحظة وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في وظائفها وفي أدائها، والتوقع بالأوضاع المالية مستقبلا مما يجعلها تتخذ التدابير اللازمة باتخاذ القرارات الإستراتيجية التي توجه مسار المؤسسة نحو النمو والتوسع وتحقيق الميزة التنافسية واكتساب مكانة سوقية جيدة.

إن التشخيص والتقييم عمليتان متكاملتان ولا يمكن أبدا الاستغناء عنهما من أجل فهم الواقع المعقد للمؤسسة الاقتصادية باعتباره شرط مسبق لاتخاذ أي قرار من قبل المهندس المالي.

1. تقييم المؤسسات

يساعد تقييم المؤسسات المساهمين في معرفة قيمة ربحية أسهمهم والوقوف على أداء المؤسسة، ويوجه للمستثمرين الذين يرغبون في الخروج عن المؤسسة في حالة تضارب المصالح أو حالة رفع أو خفض رأس مال المؤسسة، كما يسمح بتقييم المؤسسات بتسيير أمثل للمؤسسة والحصول على تمويلات مناسبة للمؤسسة ومعرفة مكانة المؤسسة في سوق بيع المؤسسات. ويعرف تقييم المؤسسات بأنه: "عبارة عن وسيلة مالية، ومحاسبية تستخدم لتحديد الوضع المالي للمؤسسة السوق المحلي" حيث يسمح التقييم بتحديد قيمة المؤسسة وقيمتها المنقولة، أي الأسهم والسندات، وهي الطريقة التي يستخدمها المحللون الماليون، والمحاسبون الإداريون في معرفة القيمة الإجمالية للمؤسسة، وترتبط بتحديد قيمة الأصول والالتزامات، وأي قيود مالية أخرى مترتبة على المؤسسة، ويهدف تقييم المؤسسات إلى تحديد الموقف المالي لها، ومعرفة مدى قدرتها على الاستمرار في السوق الاقتصادي ضمن مجال عملها، وأيضا يساهم في الوصول إلى نتائج توفر وصفا مناسباً للحالة العامة للمؤسسة.

2. أهداف تقييم المؤسسات:

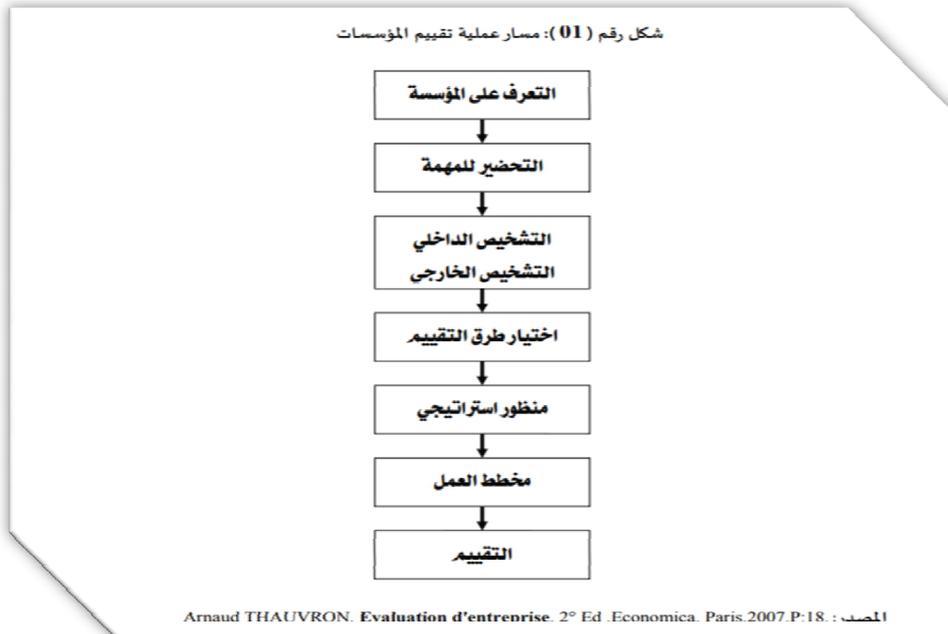
- ◀ تساهم في تحديد القيمة الصافية لحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسات؛
- ◀ تحدد قيمة الالتزامات، والمصروفات، والديون المترتبة على نتيجة عمل المؤسسات؛
- ◀ تساعد على تحديد قيمة أسهم المؤسسة قبل طرحها في السوق المالي للتداول؛
- ◀ تعتبر وسيلة مساندة لعملية دمج المؤسسات؛
- ◀ تقدم قيما حقيقية لحصص الشركاء في المؤسسات المساهمة، وخصوصا في حال أراد أحد الشركاء بيع حصته في المؤسسة، تساعد في عملية تصفية المؤسسات بهدف بيعها، أو إغلاقها إغلاقا تاما.

3. تشخيص المؤسسة *Diagnostic de l'entreprise*

التشخيص شيء ضروري لتقييم المؤسسة الاقتصادية، ويسمح بتحديد مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسة من أجل القيام بعملية التقييم، فالتشخيص هو المرحلة التي تسبق عملية التقييم، وهي من أهم مراحل تقييم المؤسسات كونها تحدد الأسس المناسبة لمستقبل المؤسسة، فتشخيص المؤسسة يحدد نقاط القوة التي تتمتع بها المؤسسة والتي يمكن أن تعتمد عليها لتوسيع مكانتها واستمرار نشاطها في السوق، وكذا تحدد نقاط ضعف المؤسسة من القيام على تقليل تأثيرها السلبي على النشاط الكلي للمؤسسة والعمل دوماً على تحسينها.

وقد يتركز تشخيص المؤسسة الاقتصادية على بعض جوانبها الهامة وذلك حسب الهدف منه، إذ يهدف التشخيص إلى تحديد وقياس المتغيرات الضرورية لتقييم المؤسسة، خاصة صافي الخسوم، معدل العائد المنتظر وغيرهما، لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره يسمح باتخاذ قرارات بخصوص مخاطر وربحية المؤسسة وحتى جدواها، كما يتوقف نجاح باقي القرارات على مدى جدية ودقة التشخيص والتقييم.

وعلى العموم فالتشخيص هو دراسة لوضعية المؤسسة في مختلف جوانبها يقوم به أشخاص متخصصون وعادة ما يكونون من خارج المؤسسة، ويتمتعون بخبرة كافية تسمح لهم بالتعرف وبدقة وبسرعة أيضاً على أهم مميزات المؤسسات ومحيطها، فيمكن أن يكون التشخيص عميقاً يتطرق إلى جوانب متعددة من جوانب المؤسسة قد توفر له موارد بشرية ذات خبرة وبالتالي فإن نتائج التشخيص تختلف حسب نوع التشخيص الذي يتم، والتشخيص الذي يعتمد في المؤسسة يطلق عليه بالتشخيص الشامل كونه يدرس مختلف وظائف المؤسسة من خلال تعيين لكل وظيفة خبير معين، وكما يدرس الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة من خلال التشخيص الإستراتيجي الذي يسمح بالتعرف على تموقع المؤسسة في محيطها من خلال العلاقة بين المنتج والسوق، أي ما تنتج المؤسسة وفي أي سوق يباع.



4. أهمية التشخيص المالي:

التشخيص المالي هو عملية دراسة للمعلومات المقدمة المتمثلة عادة في القوائم المالية المختلفة، وتحليلها بهدف إيجاد حلول للمشاكل المطروحة وإعطاء توصيات لتفادي الوقوع فيها مجدداً، كما يساعد التشخيص المالي في البحث عن الفرص واستغلالها وتجنب التهديدات التي تواجه المؤسسة، وتوفير المعلومات لاتخاذ القرار كما يعد التشخيص المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل التوقع بالخطط المستقبلية ، لذلك يعتبر أداة للكشف عن نقاط الضعف لدى المؤسسة نظراً لاعتماده على البيانات التي تظهر في مختلف القوائم المالية، الخاصة بالمركز المالي.

ويتمتع التشخيص المالي للمؤسسة بخصائص أهمية نوردتها فيما يلي:

تتمتع عملية التشخيص المالي في السماح للمشخص بمعرفة ماضي المؤسسة والخصائص التي كان لها أثر على المؤسسة؛

السماح بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بتسيير وتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية؛
تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند طلبها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضاً بمعرفة المركز المالي للمؤسسة؛
هو أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط، ويسمح أيضاً باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة.

5. أهداف التشخيص المالي:

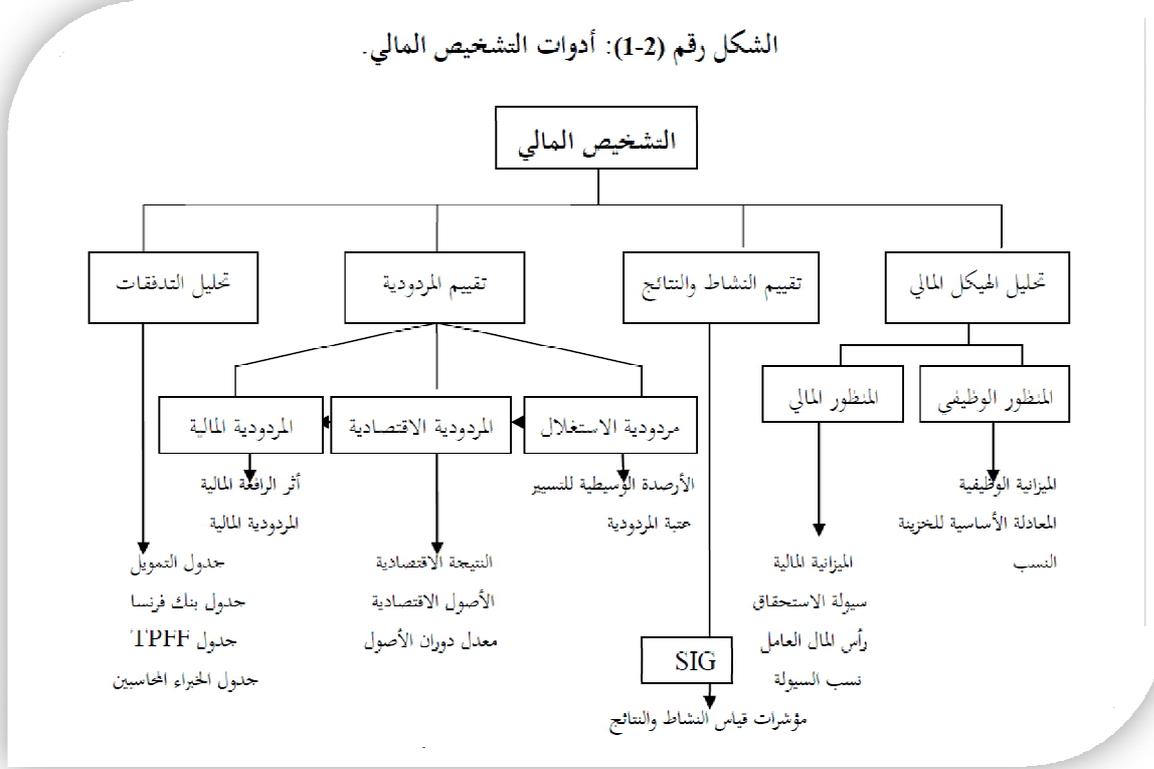
يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات الاقتصادية في دورة أو عدة دورات من نشاطها والدراسة المواصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بذلك الحجم، وهذا قد يساعد على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة الاقتصادية، ولعل أهم أهداف التشخيص المالي ما يلي:

النمو: ويتمحور هذا الهدف في عن كان تم تحقيق نمو ما في المؤسسة أو المنظمة وما مقدار ومستوى هذا النمو، إضافة إلى التركيز على إن كان هذا النمو قد تجاوز معدل قدرة المؤسسة المتوقع أم لا.

المردودية: ونقصد بالمردودية هنا نوعين حيث نجد المردودية الاقتصادية والتي تشمل فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي ومدى قدرتها على تجنب الخسارة في توظيف هذه الأموال، كذا المردودية المالية والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات، ونعني هنا بالعائد المالي تلك الفوائض النقدية المترتبة من عملية الاستثمار.

التوازن: ونعني بالتوازن هنا قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن في هيكلها المالي على المدى القصير، "دورة الاستغلال وكذا على المدى الطويل "دورة الاستثمار".

المخاطر: وهنا يعتبر هدف التشخيص المالي حول معرفة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وكيف يمكن لهذه المخاطر أن تؤدي إلى الإفلاس.



6. دور التشخيص المالي:

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير فهو يساعد المؤسسة على التعرف على الإختلالات التي تعاني منها، ومن خلاله يتم إكتشاف نقاط القوة والضعف للمؤسسة التي تساعد على إتخاذ القرارات، كما يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل إستخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية، حيث أنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية إتخاذ القرارات، فعملية التشخيص المالي من أبرز المعالم التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في إتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

يمكن إبراز الدور الذي يلعب التشخيص المالي النقاط التالية:

- ◀ تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- ◀ تحديد المركز المالي ودرجة الإستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- ◀ تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
- ◀ تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة إعتقادا على مفهوم المردودية.

- ◀ تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع مؤسسات من نفس القطاع والحجم في الإقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- ◀ إستعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير إتجاه المؤسسة.
- ◀ إتخاذ القرارات في مجال تخطيط الإستثمارات.
- ◀ إمكانية السماح بالإقتراض مجددا أو الإنطلاق من الهامش الاقتراض المتوفر.

◀ جديد المؤسسات الناشئة عالميا

<https://www.startupranking.com/startup/new>

◀ ترتيب أفضل 12 مؤسسات ناشئة في الجزائر عالميا.

<https://www.startupranking.com/top/algeria>

◀ عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر مقارنة ببعض الدول الإفريقية

<https://www.startupranking.com/countries>